

المنخرقان كالحصاة فمن كل المال وان في مرض الموت  
 من ثلثه والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في الصحة  
 ومرض صح منه كالصحة فالتحريم في مرض الموت و  
 الحجاب والكفالة والهبة وصية في اعتبارها من الثلث  
 فان لعنق وجابا وضاق الثلث بمنزها فالمجايات  
 اولى قد عت وجها سواء ان اخوت وان اعتق  
 بين مجايتين فنصف للاولى ونصف بين العتق  
 والاخيرة وان حابا بين عتقين فنصف للمجايات  
 ونصف للعتقين وعندهما العتق اولى في الجمع  
 وان اوصى بان يعتق ببلده المائة عبد  
 فربك من ادرهم بطللة الوصية وعندهما يعتق  
 بما بقي ولو كان العتق صح بما بقي اجماعا وبطل  
 الوصية يعتق عبده لو جني بعد موت سيده فرب  
 لها وان فري فلا ولو اوصى لزيد بثلث ماله و  
 ترك عبد افادني زيد يعتقه في الصحة والوارث  
 عتقه في المرض والقول للوارث ولا شيء لزيد  
 الا ان يفضل الثلث عن قيمته او يبرهن معواه

ولو ادعى

ولو ادعى رجل على الميت دينه والعبد عتاقه في  
 صحة وصدة قهرها الوارث سبي العبد في قيمته  
 وترفع الى الغريم وعندهما لا يسبي وان اجعت  
 وصابا وضاق الثلث عنها قد عت الفرائض  
 وان اخرها فان تساوت في الفريضة او غيرها  
 قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكوة على الحج وقبل  
 بالعكس ويقدم بالحج والزكوة على الكفارة في القتل  
 والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر  
 وصدقة الفطر على الاخوية وان اوصى بحجة الاسلام  
 اجموعا عنه رجلا في بلده مراكبان وقت النفقة  
 والا فمن حيث نفى وان خرج حاجا فان في الطريق  
 واوصى ان يحج عنه يحج عنه من بلده وعندهما  
 من حيث مات لم يحسنا وعلى هذا الخلاف اذا  
 مات الحاج من غيره في الطريق **كان لا يصح**  
**للاقارب** جاز الانسان ملاحقه وعندهما  
 من سكن محلته ويجمعهم مسجدها ويستوي فيه  
 الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والمنكر